



منظمة الأغذية
والزراعة
للأمم المتحدة

联合国
粮食及
农业组织

Food
and
Agriculture
Organization
of
the
United
Nations

Organisation
des
Nations
Unies
pour
l'alimentation
et
l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная
организация
Объединенных
Наций

Organización
de las
Naciones
Unidas
para la
Agricultura
y la
Alimentación

لجنة المالية

الدورة السادسة والثلاثون بعد المائة

روما، 8-9 فبراير/شباط 2011

رد إدارة البرنامج على تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن عمليات البرنامج في الصومال

يرجى توجيه أي أسئلة تقنية تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى:

السيدة **Lauren Landis**

رئيسة الديوان ومديرة مكتب المدير التنفيذي

برنامج الأغذية العالمي

رقم الهاتف: +3906 6513 2002

ملخص

- ◀ تُعرض وثيقة "رد إدارة البرنامج على تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن عمليات البرنامج في الصومال" للنظر فيها.
- ◀ ويقدم رد الإدارة تعليقات مفصلة من أمانة البرنامج على التوصيات الست والعشرين المقدمة التي تم قبولها جميعها كلياً أو جزئياً، ما عدا واحدة.
- ◀ وقدمت الأمانة كذلك تعليقات إضافية تتعلق باستنتاجات الجزأين الأول والثاني من التقرير لتقديم مزيد من الملاحظات بشأن أهم الادعاءات والتوصيات.

التوجيهات المطلوبة من لجنة المالية

- ◀ يرجى من لجنة المالية أن تحيط علماً بالوثيقة "رد إدارة البرنامج على تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن عمليات البرنامج في الصومال" وأن توافق على تقديمها إلى المجلس التنفيذي للنظر فيها.

مشروع المشورة

وفقاً للمادة الرابعة عشرة من اللائحة العامة لبرنامج الأغذية العالمي، توصي لجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة المجلس التنفيذي للبرنامج بأن يحيط علماً بالوثيقة "رد إدارة البرنامج على تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن عمليات البرنامج في الصومال".

برنامج
الأغذية
العالمي



Programme
Alimentaire
Mondial

World
Food
Programme

Programa
Mundial
de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الأولى

روما، 2011/2/16-14

مسائل الموارد والمالية والميزانية

البند 5 من جدول الأعمال

رد إدارة البرنامج على تقرير مراجع
الحسابات الخارجي عن عمليات البرنامج في
الصومال

للنظر



Distribution: GENERAL

WFP/EB.1/2011/5-B/1/Add.1

18 January 2011

ORIGINAL: ENGLISH

مذكرة للمجلس التنفيذي

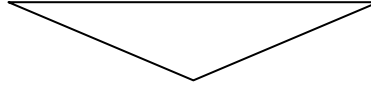
هذه الوثيقة مقدمة للمجلس التنفيذي للنظر

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين قد تكون لديهم أسئلة فنية تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورين أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء دورة المجلس التنفيذي بفترة كافية.

رئيسة الديوان ومديرة مكتب المدير التنفيذي: السيدة L. Landis رقم الهاتف: 066513-2002

يمكنكم الاتصال بالسيدة I. Carpitella، المساعد الإداري لوحدة خدمات المؤتمرات، إن كانت لديكم أسئلة تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي وذلك على الهاتف رقم: (066513-2645).

مشروع القرار*



يحيط المجلس علماً بالوثيقة "رد إدارة البرنامج على تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن عمليات البرنامج في الصومال"
(WFP/EB.1/2011/5-B/1/Add.1).

* هذا مشروع قرار، وللإطلاع على القرار النهائي الذي اعتمده المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

الموجز

- 1- تتضمن هذه الوثيقة رد الأمانة على توصيات المراقب المالي والمراجع العام للهند الواردة في "تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن عمليات البرنامج في الصومال" (WFP/EB.1/2011/5-B/1) الذي يشمل الفترة الممتدة من يناير/كانون الثاني 2009 حتى يونيو/حزيران 2010.
- 2- ورحبت إدارة البرنامج بهذا الاستعراض وسوف تستخدم ما تم التوصل إليه من استنتاجات لتحسين عملياتها وضوابطها. ويسرها أن تعلم من المراجع الخارجي أن "كل أصحاب المصلحة الذين التقى بهم أعربوا عن بالغ تقديرهم بما يقوم به المكتب القطري في بيئة الصومال المحفوفة بتحديات كبيرة. وكان هناك إجماع في الرأي حول الدور الرئيسي للبرنامج في الصومال".
- 3- وتعرب إدارة البرنامج عن تقديرها لما بذله المراجع الخارجي من جهود دؤوبة في إعداد تقريره عن الصومال. وتعترف الإدارة بما تنطوي عليه هذه المهمة من تحديات هائلة باعتبارها أول عملية مراجعة للبرنامج يجريها له المراقب المالي والمراجع العام للهند.
- 4- وترحب إدارة البرنامج بالتوصيات التطلعية التي طرحها المراجع الخارجي وتعرب عن التزامها بالعمل على تنفيذها على الوجه الأكمل. ويجري العمل حالياً للاستجابة للتوصيات التي نُقذ بعضها بالفعل.
- 5- وتوافق الأمانة على ضرورة اتخاذ خطوات سبّاقة لكي تناقش مع المجلس التنفيذي المخاطر التي تمس السمعة وصعوبات الرقابة الكامنة الناشئة عن العمليات في الصومال. وتعرب الأمانة عن تطلعها إلى العمل مع أصحاب المصلحة خلال الفصل الأول من عام 2011 لإجراء حوار شفاف من أجل تقييم المخاطر التي تواجه البرنامج في عملياته المقبلة في الصومال وفي بيئات العمل المماثلة.
- 6- وتوافق الأمانة على أن التحديد الواضح لمدى تقبّل المخاطر وتكلفة الضوابط الإضافية التي ينطوي عليها العمل في البيئات المتقلبة بشدة يجب أن يشكل جزءاً من مواصلة العمل في الصومال وفي البيئات العمل المماثلة التي تنطوي على مخاطر كبيرة.
- 7- ومن المهم استعراض هذا على أساس ما يلي:
 - ◀ لم يعمل البرنامج في جنوب ووسط الصومال منذ ديسمبر/كانون الأول 2009 بسبب المخاطر التي تهدد سلامة موظفيه وأمنهم والحظر الذي فرضته حركة الشباب عملياته.
 - ◀ قام البرنامج، وفقاً لولايته، بتوسيع عملياته في العامين 2008 و2009 للاستجابة لأزمة إنسانية مستفحلة في الصومال في ظل عدم وجود أي هياكل حكومية. وخلال القيام بذلك، تعرّض الموظفون للقتل وللاختطاف، واختطفت شاحنات البرنامج.
- 8- وترد ردود الأمانة على التوصيات في شكل مصفوفة في الملحق الأول. ويرد فيما يلي المزيد إيضاحات من وجهة نظر الإدارة بشأن القضايا الرئيسية.

السياق الصومالي

- 9- تتفق إدارة البرنامج مع المراجع الخارجي في أن "الصومال يمثل أحد أعقد البيئات وأكثرها خطورة في العالم اليوم"، وتعرب عن شكرها لما أبداه المراجع الخارجي من اعتراف "بصدق موظفي البرنامج واستعدادهم لتعزيز الضوابط، وإقراره أيضاً بالعديد من المبادرات المتخذة مؤخراً في هذا الصدد".
- 10- وحسب ما يلاحظه المراجع الخارجي فإن استنتاجات المراجعة ترتبط أساساً بالعمليات في جنوب الصومال حيث تفرض هناك قيود على وصول البرنامج. ويلاحظ التقرير أن التحديات التي يواجهها البرنامج في جنوب الصومال تخص تلك المنطقة فقط وتختلف عن الحالة في شمال الصومال التي تشهد هدوءاً نسبياً؛ وأن الاستنتاجات المتعلقة تحديداً بجنوب الصومال ربما لا تنطبق على العمليات في جميع أنحاء البلد.
- 11- ويعمل البرنامج على امتداد تاريخه في بيئات صعبة، وصلب عمله هو الاستجابة للطوارئ والوصول إلى المستفيدين في البيئات البالغة القسوة الناجمة عن النزاع المسلح وضيق سبل الوصول والكوارث الطبيعية. وطور البرنامج مهاراته للاستجابة للضرورات الإنسانية الحتمية في نفس الوقت الذي يكفل فيه سلامة موظفيه وأمنهم ويفرض ضوابط داخلية لتوخي الحرص الواجب إزاء الموارد الموكولة إليه. على أن منطقة جنوب الصومال، حسب اعتراف المراجع الخارجي، تمثل إحدى أكثر بيئات العمل صعوبة في العالم.
- 12- ويصف السيد Ken Menkhaus، أستاذ العلوم السياسية والخبير المعني بالصومال، في مقال كتبه مؤخراً يصف فيه الوضع في عامي 2008 و2009 بقوله: "تفجرت أزمة إنسانية واسعة النطاق في أبريل/نيسان 2007 نتيجة لتشرّد ما مجموعه 700 000 تقريباً من سكان مقديشو إلى الريف. ومما فاقم الأزمة الإنسانية عوامل أخرى من قبيل توقف النقل التجاري للأغذية بسبب النزاع المسلح وازدياد حواجز الطرق التي تقيها الميليشيات، والارتفاع الشديد في أسعار الأغذية والوقود العالمية، واستفحال ظاهرة تزييف العملة الصومالية، وموجات الجفاف. وبحلول عام 2008، بلغ عدد المحتاجين إلى أغذية الإغاثة الطارئة 3.5 مليون صومالي أو ما يقرب من نصف مجموع سكان جنوب وسط الصومال لتشهد بذلك الصومال أسوأ أزمة إنسانية في العالم"⁽¹⁾.
- 13- واتجه البرنامج نحو توسيع حضوره التشغيلي في مطلع عام 2008 لمواجهة هذه الأزمة. وبحلول عام 2009، شارك 340 موظفاً⁽²⁾ مشاركة كاملة في تسليم وتوزيع ورصد ما متوسطه 42 000 طن متري من الأغذية شهرياً. وشمل ذلك 1 مليون مستفيد ورثهم البرنامج بعد أن اضطرت تعاونية المساعدة والإغاثة في كل مكان (منظمة كير) إلى الانسحاب في منتصف عام 2009. وازدادت في عامي 2009 و2010 التعقيدات والعراقيل التي واجهها البرنامج في تقديم الاستجابة الإنسانية بسبب قتل الموظفين ونهب أغذية البرنامج واختطاف موظفي المنظمات غير الحكومية وانسحاب قوات الدفاع الوطني الإثيوبية.

عمل المفتش العام⁽³⁾

- 14- يسر إدارة البرنامج أن تلاحظ النتيجة العامة التي توصل إليها المراجع الخارجي من أن التحقيق الداخلي الذي أجري في عام 2009 بشأن الصومال يشكل الأساس الذي استند إليه فحص الضعف الرقابي في المكتب القطري للصومال وأن

(1) نقل عن: K.2010. Stabilisation and Humanitarian Access in a Collapsed State: the Somali Case. *Disasters*, 34(s3): S320–S341.

(2) ستون في المائة منتدبون في الصومال، من بينهم 25 موظفاً دولياً.

(3) المفتش العام في برنامج الأغذية العالمي مسؤول أمام المدير التنفيذي ويعمل وفقاً للمعايير المهنية للمراجعة والتحقيق. وتخضع خطط وتقارير المراجعة المقدمة من المفتش العام لاستعراض من لجنة مستقلة يعينها المدير التنفيذي لمراجعة الحسابات وتكون مسؤولة أمام المدير التنفيذي والمجلس على السواء. ويرفع المفتش العام أيضاً تقريراً سنوياً إلى المجلس لمناقشته في دورته السنوية.

توصيات المفتش العام ومكتب خدمات الرقابة قد وجّهت التغييرات والمبادرات اللازمة للتخفيف من ذلك الضعف. ولاحظ المراجع الخارجي أن الكثير من المعلومات بات الآن متاحاً للتحليل أكثر مما كان عليه الحال في عام 2009 عندما أجرى مكتب خدمات الرقابة تحقيقاته في الادعاءات.

الجزء الأول – رد الإدارة

15- نظراً لعدم وجود أي توصيات محددة بشأن الجزء الأول، فإن إدارة البرنامج لديها التعليقات والملاحظات التالية بشأن أهم استنتاجات الجزء الأول.

الأغذية المباعة في الأسواق

16- الادعاء: بيع أغذية البرنامج في السوق المحلية. فيما يتعلق بهذا الادعاء، لم يتوصل المفتش العام أو المراجع الخارجي إلى أدلة تثبت وقوع تدليس أو فساد في تحويل مسار الأغذية. ومن المهم ملاحظة الفرق بين الاحتيال لتحويل مسار الأغذية وقيام المستفيدين بمقايضة أو بيع حصصهم الغذائية بعد إجراء عمليات توزيع موجّهة. فقيام المستفيدين بمقايضة أو بيع جزء من حصص المعونة الغذائية يحدث أحياناً في برامج البرنامج عندما لا يمتلك المستفيدون من الموارد ما يكفيهم لشراء احتياجاتهم الأساسية غير الغذائية.

17- ومن المهم ملاحظة أنه لم تُحوّل إلى ممر أفقوي⁽⁴⁾ سوى نسبة ضئيلة للغاية (أقل من 1 في المائة) من المساعدة الغذائية المقدّمة حالياً من البرنامج التي استهدفتها ادعاءات عام 2009. وقد عُلقَت عمليات البرنامج في أفقوي بالكامل اعتباراً من 1 يناير/كانون الثاني 2011.

المخيمات الوهمية

18- الادعاء: إنشاء مخيمات وهمية واختلاس الحصص الغذائية المقدّمة من البرنامج. تلاحظ إدارة البرنامج أن المراجع الخارجي مقتنع بتقرير وكالة التحقيق الخاصة التي أثبتت عدم وجود مخيمات وهمية. وأكد الرصد العادي الذي أجراه البرنامج أن المخيمات أو نقاط التوزيع النهائية في السياق الصومالي لها طابع قصير الأجل في كثير من الأحيان، بل إن فتح وإغلاق المستوطنات يتم على نحو منتظم نسبياً.

أسر المحاربين

19- الادعاء: تسجيل أسر المحاربين كمشردين داخلياً. كما جاء في التقرير فإن البرنامج يعتقد تماماً المبادئ الإنسانية التي عرضت على المجلس في مايو/أيار 2004 (الوثيقة C-2004/5-WFP/EB.A). وهذه المبادئ الأساسية للمعاملة الإنسانية والحياد وعدم التحيز تشير بوضوح إلى أن الحاجة وحدها هي التي ينبغي أن توجه المعونة الإنسانية التي لا تنطوي على أي تمييز من حيث الأصل الإثني أو الجنسية أو الانتماء السياسي أو نوع الجنس أو العرق أو الدين. ولن تقدّم المعونة إلى المحاربين الناشطين.

شراء الخدمات

20- الادعاء: حصول ثلاثة ناقلين على 80 في المائة من عمليات النقل. يسر الإدارة أن تلاحظ تأكيد المراجع الخارجي عدم صحة ما جاء في تقرير الفريق المعني بالرصد في الصومال من حصول ثلاثة ناقلين على 200 مليون دولار أمريكي

(4) مستويات البرمجة في يونيو/حزيران 2010.

تمثل 80 في المائة من ميزانية النقل. ووصلت المبالغ الفعلية المقدمة إلى الناقلين 62 مليون دولار أمريكي، حصل منها الناقلون الثلاثة على 66 في المائة. ومن المهم أن نلاحظ هنا أنه بانسحاب البرنامج من جنوب ووسط الصومال حدث تقليص كبير في حجم والبرنامج وفي عدد الأطنان المترية المنقولة شهرياً في الصومال. وهذا الحصر الجغرافي لعمليات البرنامج مكنه من توزيع متطلبات النقل الأقل على عدد أكبر من الناقلين.

21- الادعاء: تضارب المصالح بين شركة ديكا للإنشاءات وشبكة المنظمات غير الحكومية النسائية الصومالية. أكد المراجع الخارجي أيضاً أن المكتب القطري اتخذ إجراءات فورية لمعالجة التضارب في المصالح بين أحد الناقلين وأحد الشركاء المتعاونين.

22- الادعاء: النهب المنظم للأغذية من قافلة أحد الناقلين. فيما يخص التعليقات بشأن الادعاء بالنهب المنظم للأغذية، أكد كل من المفتش العام والمراجع الخارجي استرداد كل الأغذية التي زُعم نهبها من المتعهد المعني. وكانت مسؤولية الإدارة في ذلك الوقت هي ضمان السداد بطريقة لا تؤدي إلى إفلاس ناقل لديه سجل أداء موثق وذلك من خلال إنفاذ السند. وترى الإدارة أن هذا القرار الموافقة قد حقق كلا الهدفين. ولا توجد أي صلة بين قيام شركة ديكا بسداد الخسائر والأعمال/العقود الممنوحة لها في المستقبل.

23- الادعاء: إنشاء طريق يربط بين معان ومطار عسيلي: ظلت احتمالات إغلاق مطار مقديشو حتى نهاية عام 2008 نتيجة لانسحاب قوات الدفاع الوطني الإثيوبية تشكل خطراً جسيماً على عمليات البرنامج في الصومال. ومع العلم بأن ميناء معان الذي كان يمثل الطريق الرئيسي لتسليم المعونة الإنسانية إلى جنوب الصومال منذ منتصف التسعينات حتى إعادة افتتاح مطار مقديشو في عام 2006، فقد اتخذ البرنامج، بتأييد ودعم من المانحين، إجراءات لتخفيف المخاطر من أجل لتنفيذ حل بديل شمل إصلاح وصلة بطول 15 كيلومتراً من الطريق. ونظر المراجع الخارجي في عملية الشراء وطرح أربع مسائل مثيرة للاهتمام. وفيما يلي تعليقات إدارة البرنامج على تلك المسائل:

◀ **نطاق العمل.** تلقى المكتب القطري عرضاً من شركة سويفت تريدرز لإصلاح 29 كيلومتراً. وقطع مهندس البرنامج المسؤول عن مسح الطريق مسافة الطريق البالغة 29 كيلومتراً بكاملها في كلا الاتجاهين بين ميناء معان وطريق بلد الرئيسي. واستناداً إلى تقييم المهندس وتقريره فإن كل إجراءات التعاقد، بما فيها كل المستندات المرسلة إلى مقر البرنامج، حددت بوضوح إعادة تأهيل/إصلاح وصلة بطول 15 كيلومتراً وليس 29 كيلومتراً. وترى الأمانة أن كل الوثائق الداخلية، من ذلك الحين فصاعداً، تتناول بوضوح نفس وصلة الطريق الممتدة بطول 15 كيلومتراً التي أدرجت في نهاية المطاف في العقد.

◀ **الإعفاء من المنافسة.** ترى الأمانة أن حالة الطوارئ في ذلك الوقت كانت مبرراً للإعفاء من شرط المنافسة. وكان يمكن لإغلاق ميناء مقديشو أن يشكل خطراً يهدد برنامج دعم سلمت في إطاره أغذية تزيد على 30 000 طن متري شهرياً إلى نحو 3.5 مليون شخص. وتم إبلاغ ذلك إلى المانحين المعنيين الذين مولوا العملية باعتبارها عملية طوارئ مهمة.

◀ **زيادة التكلفة التقديرية.** يرى المكتب القطري وجود أسباب وجيهة وراء زيادة تقديرات مجموعتي التكلفة التي يشير إليهما تقرير مراجع الحسابات الخارجي، إحداها أعدّها المقاول والأخرى قام موظفو البرنامج بأعدادها داخلياً.

◊ كان الغرض من تقديرات البرنامج وضع معيار لتقييم التقديرات المقدمّة من المقاول. وبلغت تقدير التكلفة الأول الذي أعده مهندس البرنامج في نيروبي 506 940 دولاراً أمريكياً عدل بعد ذلك إلى 746 303 دولارات أمريكية لمراعاة الأسعار الفعلية لإنشاءات الطرق التي تم الحصول عليها من

مشروع تنافسي آخر لإعادة تأهيل أحد الطرق في الصومال خلال نفس الفترة (طريق واجد - بيدوا).

◊ قدّم المقاول أيضاً تقديرين: الأول بمبلغ 645 000 دولار أمريكي قدّم مع العرض الأولي، أما الثاني بمبلغ (684 605 دولارات أمريكية) فقد قدّم إعطاء المقاول سجل المواصفات التفصيلية للأعمال. وتقل التكلفة المحددة في تقديري المقاول عن الرقم المعياري الذي حدده البرنامج بمبلغ (746 303 دولارات أمريكية).

◀ **لم يستخدم ميناء معان بعد عملية الإصلاح.** كان الدافع وراء قرار إنشاء ميناء معان كمنفذ بديل لدخول الأغذية المتجهة إلى جنوب الصومال هو تقديرات المخاطر التي كشفت عن احتمال متفق عليه بإغلاق الميناء. وما زال المكتب القطري قلقاً من احتمالات إغلاق ميناء مقديشو؛ وما زال ميناء معان يشكل جزءاً من خطة احترازية نشطة في حالة إغلاق ميناء مقديشو. ويشكل التخطيط الاحترازي لطرق بديلة للإمدادات جزءاً يومياً من معظم عمليات الطوارئ التي ينفذها البرنامج.

الجزء الثاني - تقييم الرقابة الداخلية - رد الإدارة

- 24- ترد تعليقات الأمانة على الجزء الثاني من تقرير المراجع الخارجي بالتفصيل في مصفوفة الاستجابة الملحقة بهذه الوثيقة. وفيما يلي بعض التعليقات على التوصيات ذات المنظور المؤسسي الأشمل.
- 25- يثني البرنامج على المراجع الخارجي لما عرضه من استنتاجات في الجزء الثاني من التقرير على أساس العناصر الرئيسية لإطار الرقابة الداخلية في البرنامج. وييسر ذلك على كل من المجلس التنفيذي والأمانة تقييم أثر الاستنتاجات على أساس مبادئ الرقابة الداخلية المقبولة على نطاق واسع.

تقدير المخاطر

- 26- تتفق إدارة البرنامج مع المراجع الخارجي على أن تحديد مدى تقبل المخاطر في العمليات المحفوفة بمخاطر كبيرة مسألة أساسية. ولن تعمل الأمانة على تحسين الاتصال بهيئات التسيير والرقابة وأصحاب المصلحة الرئيسيين بشأن العمليات الشديدة الخطورة، بل ستقدّم أيضاً تلك المخاطر إلى المجلس وتحدّد تكاليف الموارد المرتبطة بها.
- 27- ويجري حالياً تحديث سجل المخاطر المؤسسية لدى البرنامج ومن المتوقع الانتهاء من ذلك في يناير/كانون الثاني 2011. ويجري تحسين سجلات مخاطر جميع العمليات الشديدة الخطورة لضمان مراعاة آخر موقف بالنسبة للضوابط، وتم تحليلها للحصول على تقديرات المخاطر المتبقية. وسيجري إعداد سجل مخاطر المنظمة وتقديرات المخاطر المتبقية كجزء من الإطار الجديد لإدارة المخاطر.
- 28- ويتضمن إطار إدارة المخاطر نظاماً تصعيدياً لتحريك قرارات من كبار المديرين بشأن الإجراءات الواجب اتخاذها في صدد "مسائل الإنذار الأحمر" وتحديد المسؤولية عن إعداد ردود سريعة على الادعاءات الرئيسية. وسوف تتولى لجنة الإدارة التنفيذية عن كثب توجيه وتيسير تنفيذ الإجراءات المحددة. وفي مناسبات محددة، ستعيّن المديرية التنفيذية شخصاً من ضمن فريق الإدارة العليا كجهة اتصال.

29- وفيما يتعلق بالصومال ومتابعة للمؤتمر الذي عقد مؤخراً في كوبنهاغن بشأن المخاطر⁽⁵⁾، من المزمع عقد ثلاث ندوات تدارسية مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في نيروبي في مطلع عام 2011 لبحث المخاطر والحلول المحتملة في السياق الصومالي.

الشفافية مع أصحاب المصلحة الخارجيين

30- في أعقاب الادعاءات التي أطلقها الفريق المعني بالرصد في الصومال⁽⁶⁾، رحبت الأمانة بالتحقيق وتعاملت بكل شفافية مع المجلس وأصحاب المصلحة الخارجيين وقامت باتصالات بانتظام في روما ونيروبي وعواصم الجهات المانحة. وتشمل أحداث الاتصالات الرئيسية:

4 ديسمبر/كانون الأول 2009	← عقد جلسة إحاطة غير رسمية لأعضاء المجلس في البرنامج حول استنتاجات تحقيق المفتش العام
14 ديسمبر/كانون الأول 2009	← إرسال خطاب إلى أعضاء المجلس من نائب المديرية التنفيذية ومدير الإدارة العامة، السيد أمير عبد الله، يبين فيه بالتفصيل استنتاجات وتوصيات المفتش العام
12 يناير/كانون الثاني 2010	← عقد جلسة إحاطة غير رسمية لأعضاء المجلس بشأن الصومال وقرار البرنامج بشأن تعليق العمليات في الكثير من أنحاء جنوب الصومال في أعقاب فرض شروط غير مقبولة من حركة الشباب
13 يناير/كانون الثاني 2010	← البدء في إصدار تقارير أسبوعية عن الحالة لأعضاء المجلس
11 مارس/آذار 2010	← إدارة البرنامج تتسلم من لجنة الجزاءات المعنية بالصومال نسخة من تقرير فريق الرصد المعني بالصومال
11 مارس/آذار 2010	← إصدار نشرة إخبارية وإرسال خطاب من المديرية التنفيذية للدول الأعضاء في البرنامج ترحب فيه بإجراء تحقيق مستقل في علميات البرنامج في الصومال وتعرض فيه إمكانية الاطلاع على التقرير الذي أصدره المفتش العام في ديسمبر/كانون الأول
12 مارس/آذار 2010	← عقد جلسة إحاطة غير رسمية لأعضاء المجلس من نائبي المديرية التنفيذية، السيدين أمير عبد الله و R. Lopes da Silva
24 مارس/آذار 2010	← السيد R. Lopes da Silva يقدم إحاطة إلى لجنة الجزاءات في نيويورك
25 مارس/آذار 2010	← المديرية التنفيذية تجتمع مع ممثلي الجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة ووسائل الإعلام في جنيف حول مسألة الصومال
4 يونيو/حزيران 2010	← السيد أمير عبد الله يزور المكتب القطري للبرنامج في الصومال ويجتمع مع مسؤولي الأمم المتحدة الرفيعة المستوى والجهات المانحة والممثلين
7-11 يونيو/حزيران 2010	← الأمانة ترسل مذكرة إعلامية إلى أعضاء البرنامج. والمجلس يطلب في دورته السنوية إجراء تقييم مستقل لادعاءات الفريق المعني بالرصد في الصومال
22 يونيو/حزيران 2010	← المديرية التنفيذية تكتب إلى المراجع الخارجي لتتطلب منه إجراء استعراض مفصل لعمليات البرنامج في الصومال وإصدار تقرير يتضمن توصيات بشأن تحسين إطار الرقابة في الصومال

⁽⁵⁾ عقد مؤتمر "إدارة المخاطر والنتائج في التعاون الإنمائي: نحو نهج مشترك" في كوبنهاغن يومي 25 و26 نوفمبر/تشرين الثاني 2010. وضم المؤتمر خبراء ومقرري السياسات من مجموعة واسعة من الدول الأعضاء والمنظمات الإنمائية والإنسانية الدولية لاستطلاع المسائل المتعلقة بالمخاطر المتأصلة في التدخلات الإنسانية والإنمائية والتدخلات التي ترمي إلى تحقيق الاستقرار.

⁽⁶⁾ النشرة الإخبارية للبرنامج بتاريخ 11 مارس/آذار 2010 في هذا الموقع:

30 يوليو/تموز 2010	المديرة التنفيذية تزور المكتب القطري للصومال لتلتقي بكبار مسؤولي الأمم المتحدة والجهات المانحة وموظفي البرنامج
11 أغسطس/آب 2010	المديرة التنفيذية ترسل خطاباً إلى المجلس تحيط فيه الأعضاء بأخر المستجدات بشأن إجراءات الإدارة الأخيرة بشأن عمليات البرنامج في الصومال
21 سبتمبر/أيلول 2010	عقد جلسة إحاطة غير رسمية لأعضاء البرنامج
9 نوفمبر/تشرين الثاني 2010	الأمانة تقدم إلى المجلس مذكرة إحاطة بشأن الصومال وتعرض عليه حالة إجراءات الإدارة

31- وشارك المكتب القطري في نيروبي بدور فعال في فريق الأمم المتحدة القطري وقدّم إحاطات منتظمة إلى المانحين بشأن حالة عمليات البرنامج.

البرمجة في الصومال

32- تتعرض عمليات البرمجة التي يجريها البرنامج في البيئات المتقلبة، من قبيل الصومال، لتغيرات يومية تبعاً لاحتياجات المستفيدين وقدرة البرنامج على الوصول إليهم. وتعمل المكاتب القطرية التابعة للبرنامج في تعاون وثيق مع الشركاء حتى تظل البرمجة مواكبة لاحتياجات السكان، ولتوثيق التعديلات حسب ما يطرأ على الأحوال من تغيرات.

33- وسوف يبذل المكتب القطري في الصومال كل جهده للحفاظ على سجل واضح والمستندات اللازمة لإثبات التغييرات التي تدخل على خطة التخصيص والتوزيع في جميع الأوقات.

34- العمل مع الشركاء المتعاونين

يعترف المكتب القطري في الصومال بالفوائد الكبيرة التي يجنيها من إقامة علاقات طويلة الأجل مع الشركاء المتعاونين ويؤيدها، وسوف يواصل ذلك حيثما أمكن. على أنه يلاحظ أن الانتماءات العشائرية لدى المنظمات غير الحكومية الصومالية قد تحد من المساحة التي تغطيها العمليات.

قوبلت في أنحاء معينة من الصومال صعوبات في رصد المعونة الغذائية بفعالية بسبب عدم القدرة على الوصول إلى تلك المناطق فضلاً عن المسائل الأمنية الأخرى التي تنفرد بها تلك الأماكن. على أن الأمانة ترى أن النموذج التشغيلي الذي يعتمد على الشركاء المتعاونين سليم تماماً.

في هذا السياق، يؤدي البرنامج دوراً مهماً في اختيار الشركاء المتعاونين وتدريبهم ورصد عملهم. وفي المناطق التي يمكن الوصول إليها، ينبغي القيام بهذا العمل الحثيث لضمان التثبيت القوي من عمل الشركاء المتعاونين في تحديد المستفيدين وتسجيلهم.

35- توضيح بشأن التغذية المطبوخة والبرنامج الخاص للتوزيع العام للأغذية. عُلقت عمليات التوزيع العام للأغذية في مقديشو والمقاطعات المتاخمة لها في أواخر عام 2007 بسبب انعدام الأمن. وكان برنامج التغذية المطبوخة بديلاً سليماً رغم ارتفاع تكلفته، ولاقى دعماً قوياً من المانحين.

36- وتلقى المكتب القطري في الصومال في فبراير/شباط 2010 طلباً خطياً من الحكومة الاتحادية الانتقالية لتقديم الأغذية إلى 27 000 أسرة في بعض المقاطعات في منطقة بنادير⁽⁷⁾. وتلبية لهذا الطلب، قام البرنامج في مارس/آذار وأبريل/نيسان بتحديد المنظمات غير الحكومية الشريكة من خلال دعوة لتقديم عروض التي حدّدت لاحقاً الأسر وبدأت في

⁽⁷⁾ تلقى البرنامج في أبريل/نيسان 2010 رسالة ثانية من الحكومة الاتحادية الانتقالية، حسب ما أشار إليه المراجع الخارجي، في متابعة لطلبها الأول.

مايو/أيار التوزيع العام للأغذية. وأتاح الطلب المقدم من الحكومة الاتحادية الانتقالية للبرنامج فرصة لإعادة إدخال التوزيع العام للأغذية على نطاق محدود وتحديد مدى جدواه. وما لبث أن توقف هذا النشاط بعد أربع عمليات توزيع بسبب انعدام الأمن وعدم إمكانية الوصول.

ردود الإدارة على التوصيات الواردة في تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن عمليات البرنامج في الصومال

توصيات المراجع الخارجي	استجابة إدارة البرنامج	الجهة المنفذة	الإطار الزمني
أولاً- القضايا الاستراتيجية			
1- يجب أن يُعيّن في كل مكتب موظف للأخلاقيات يحمل لواء الدفاع عن القضايا الأخلاقية ويقوم بدور همزة الوصل الأولى في حسم المعضلات الأخلاقية.	تمت الموافقة جزئياً. توיד الأمانة مضمون هذه التوصية من ضرورة مواصلة تعزيز القضايا الأخلاقية وحلها. وقد كان البرنامج في طليعة المنظمات التي أنشأت ونشرت مكاتب قوية للأخلاقيات. وعلى غرار المؤسسات العامة الأخرى، فإن الأمم المتحدة تحتفظ بمركز اتخاذ القرارات المتعلقة بمسائل الأخلاقيات في المقر الرئيسي. ولذلك فإن تعيين موظفين قطريين للقيام بدور همزة الوصل الأولى في حسم المعضلات الأخلاقية قد ينطوي على أمور عملية وإجرائية. على أن مدير العمليات سيعمل في تعاون وثيق مع مكتب الأخلاقيات لإيجاد وسيلة ملائمة للتصدي لهذه المسألة بما لا يفتقر من فعالية الترتيبات الحالية أو يؤدي إلى الالتباس في قنوات الإبلاغ. وسوف تواصل الأمانة تشجيع المديرين على وضع معايير أخلاقية عليا يتبعها الموظفون حسب ما هو متصور في الهدف الذي حددته المنظمات هذا العام بشأن النهوض بتتقيف الموظفين بالمعايير والعمليات الأخلاقية.	مدير العمليات/مكتب الأخلاقيات	أبريل/نيسان 2011
2- تضطلع المكاتب الإقليمية بدور هام في المنظمة لأنها أقرب إلى المكاتب القطرية وتمتتع بوضع أفضل لتتلي بسرعة احتياجاتها. وينبغي تزويد المكاتب الإقليمية بالموارد اللازمة لتمكينها من القيام بعملها بصورة أكثر فعالية.	تمت الموافقة. توافق الأمانة على أن المكاتب الإقليمية تقوم بدور أساسي. كما يهدف الهيكل التنظيمي غير المركزي إلى تعظيم الفعالية من خلال التخصيص الملائم للموارد التي تتخذ القرارات بشأنها كجزء من عملية الميزنة المقررة. وسوف يعمل مدير العمليات في عام 2011 مع المكاتب الإقليمية لمواصلة تحديد التفاعل بين المكاتب الإقليمية والمقر وتوضيح مسؤوليات الإشراف على عمليات التنفيذ التي تقوم بها المكاتب القطرية والاستفادة من الخبرة المركزية حيثما حقق ذلك أكبر قدر من الكفاءة وفعالية التكاليف.	مدير العمليات	أبريل/نيسان 2011

ردود الإدارة على التوصيات الواردة في تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن عمليات البرنامج في الصومال			
توصيات المراجع الخارجي	استجابة إدارة البرنامج	الجهة المنفذة	الإطار الزمني
<p>3- تشهد الساحة العالمية اعترافاً متزايداً بأهمية الرصد الذاتي مقابل الرصد الخارجي. ونحن نرى أن المكتب القطري للبرنامج في الصومال يمكنه أن يوفر ظروفاً مثالية لتجريب آلية للتقييم الذاتي. وتماشياً مع القائمة المرجعية للتفتيش في المكتب القطري، يجب وضع قائمة مرجعية بالضوابط الرئيسية للتقييم الذاتي للمكاتب القطرية ويجب أن تُقَمَّ المكاتب القطرية نفسها على أساس تلك القائمة المرجعية في نهاية العام من خلال تقرير تقدمه إلى المدير القطري. ونعتقد أن ذلك سيُشجّع المكاتب القطرية على الإمسك بزمم ملكية الضوابط، وبالتالي تحسين المساءلة.</p>	<p>تمت الموافقة.</p> <p>(1) سيعمل موظف مراقبة الامتثال مع دائرة إدارة الموارد والمساءلة لوضع وتجريب قائمة مرجعية بالضوابط الرئيسية للتقييم الذاتي من أجل إجراء رصد ذاتي سنوي.</p> <p>(2) على مستوى المؤسسة، وكم يعترف المراجع الخارجي، اتخذ البرنامج مبادرات لتعزيز الرقابة والمساءلة الإدارية تحت قيادة دائرة إدارة الموارد والمساءلة. ولذا سيتولى فريق مبادرة تعزيز الرقابة والمساءلة الإدارية رصد نتائج تجربة الصومال وسينفذ توجيهات على نطاق أوسع في التقييم الذاتي للرقابة الداخلية.</p>	<p>(1) المكتب القطري في الصومال بالتشاور مع دائرة إدارة الموارد</p> <p>(2) فريق برنامج تعزيز الرقابة والمساءلة الإدارية</p>	<p>(1) مارس/آذار 2011</p> <p>(2) يونيو/حزيران 2011</p>
<p>4-(أ) يجب تحديد مدى تقبل المخاطر على حدة في العمليات التي تنطوي على مخاطر كبيرة (مثل مناطق الصومال التي تفرض قيوداً على وصول البرنامج) والعمليات العادية (مثل مناطق الصومال التي يسمح لموظفي البرنامج بالوصول إليها).</p>	<p>تمت الموافقة.</p> <p>(1) ستُحسَّن الأمانة الاتصال مع المعنيين بالتسيير والرقابة وأصحاب المصلحة الرئيسيين حول العمليات الشديدة الخطورة وما يقابل ذلك من قدرة على تقبل المخاطر.</p> <p>(2) كما ستواصل الأمانة إشراك وإدماج العناصر الفاعلة الأخرى في الاتفاق على نهج مشتركة لتحديد مدى تقبل المخاطر وتحديد درجة تحمل المخاطر. وفي إطار متابعة المؤتمر المعني بالمخاطر الذي عقد في كوبنهاغن (انظر الحاشية 5)، يزعم البرنامج إقامة ثلاث حلقات دراسية مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في نيروبي للنظر في المخاطر والحلول المحتملة في السياق الصومالي.</p>	<p>(1) أمانة البرنامج</p> <p>(2) المكتب القطري في الصومال/أمانة البرنامج</p>	<p>(1) قيد التنفيذ</p> <p>(2) الفصل الأول من عام 2011</p>

ردود الإدارة على التوصيات الواردة في تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن عمليات البرنامج في الصومال

توصيات المراجع الخارجي	استجابة إدارة البرنامج	الجهة المنفذة	الإطار الزمني
<p>4- (ب) بالإضافة إلى سجل المخاطر المتأصلة، يجب أيضاً إعداد سجل للمخاطر المتبقية بما يضمن عدم خروجها عن حدود تقبل المخاطر.</p>	<p>تمت الموافقة.</p> <p>تجري بالفعل معالجة تطبيق النهج المقترح من خلال زيادة العمل في تقييم أثر نشاط الرقابة وبالتالي تحديد المخاطر المتبقية.</p> <p>(1) يجري حالياً تحديث سجل مخاطر المنظمة من خلال تضمينه تعليقات شُعب المقر والمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية. ولا بد من القيام بذلك حتى يمكن ضمان مواكبة السجل لآخر تطورات الحالة بشأن المخاطر ووضع ضوابط للتخفيف منها حتى يمكن تحديد المخاطر المتبقية.</p> <p>(2) يجري العمل أيضاً على زيادة تحسين سجلات المخاطر لكل العمليات الشديدة الخطورة لكفالة مواكبة آخر التطورات بشأن حالة الضوابط وتحليلها للحصول على تقديرات للمخاطر المتبقية.</p>	<p>شعبة إدارة الأداء والمساءلة</p>	<p>(1) يناير/كانون الثاني 2011</p> <p>(2) مايو/أيار 2011</p>
<p>5- نرى أن المخاطر التي تمس السمعة يمكن أن تنطوي على أثر تنظيمي أوسع مقارنة بالمخاطر التشغيلية التي تنطوي عموماً على أثر موضعي. ولذلك ينبغي أن تُسند إلى دائرة إدارة الموارد والمساءلة المسؤولية عن جمع وتحليل إشارات الإنذار المتعلقة بالمخاطر الكبيرة التي تمس السمعة وتصعيد تلك الإشارات إلى المستويات الملائمة. وينبغي لدائرة إدارة الموارد والمساءلة أن تعمل في تعاون وثيق مع شعبة خدمات الرقابة ولجنة مراجعة الحسابات وتطلعها على ما تقوم به من أعمال.</p>	<p>تمت الموافقة.</p> <p>ستفرض ضوابط على المخاطر التي تمس السمعة كجزء من الإطار الجديد لإدارة المخاطر وسيجري إطلاع الأجهزة الرقابية في البرنامج عليها بانتظام.</p> <p>أدرجت الأمانة بالفعل مخاطر السمعة في سجل مخاطر المنظمة. وسوف تواصل الأمانة استعراض وتحديث ملامح مخاطر المنظمة التي تظهر المخاطر الرئيسية التي تمس قدرة البرنامج على تنفيذ استراتيجيته وولايته، وتعرض الأثر المحتمل على البرنامج واحتمالات المخاطر. وهذه الملامح مصحوبة بسجل شامل لمخاطر المنظمة يسלט الضوء على العمليات المعرضة للمخاطر ويسمح للأمانة بتحديد الإجراءات الملائمة للتخفيف منها وتحديد من سيضطعون بمسؤولية إدارة المخاطر والتخفيف من أثرها.</p> <p>ويتضمن إطار إدارة المخاطر نظاماً تصعيدياً للمخاطر بغرض تحريك اتخاذ الإجراءات اللازمة من كبار المديرين ولجنة الإدارة التنفيذية. وتتولى دائرة إدارة الموارد والمساءلة المسؤولية عن تنفيذ إدارة المخاطر ودمج إدارة المخاطر بالكامل خلال الفترة 2011-2012 لتمكين البرنامج من تحديد متابعة إجراءات التخفيف وتسجيلها وتفعيلها ومن إبقاء المخاطر دون حدود تقبل المخاطر (المستوى</p>	<p>دائرة إدارة الموارد والمساءلة</p>	<p>يونيو/حزيران 2012</p> <p>(لتنفيذ الإطار الجديد لإدارة المخاطر بالكامل)</p>

ردود الإدارة على التوصيات الواردة في تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن عمليات البرنامج في الصومال			
توصيات المراجع الخارجي	استجابة إدارة البرنامج	الجهة المنفذة	الإطار الزمني
	<p>المقبول للمخاطر). وستتمكن الدائرة من استعراض المخاطر المسجلة وفحص التقديم المحرز في إجراءات التخفيف من أثرها وتحديد إشارات الإنذار المتعلقة بالمخاطر التي ستتمس كثيرا بسمعنا وكذلك متابعة عملية التصعيد المحددة.</p> <p>وستواصل دائرة إدارة الموارد والأداء إطلاع المجلس ولجنة مراجعة الحسابات على التقدم المحرز في تنفيذ إدارة المخاطر في عمليات البرنامج.</p> <p>(انظر أيضاً التعليقات الواردة في الرد على التوصية 4 (ب) بالنسبة للمنجزات المحددة المتوخاة في النصف الأول من عام 2011).</p>		
6- ينبغي للإدارة أن تضع وتنفذ استراتيجية للرد على الادعاءات الخارجية الرئيسية بسرعة بحسم وبشفافية.	<p>تمت الموافقة.</p> <p>(1) تمثل الادعاءات الخارجية مخاطر تهدد البرنامج وينبغي التعامل معها في إطار الترتيبات الجديدة لإدارة المخاطر المحددة في الرد على التوصية 5. وسوف يكفل ذلك تحديد المسؤولية عن التعامل مع الادعاءات الرئيسية بوضوح.</p> <p>(2) بالإضافة إلى ذلك، ستعد الأمانة توجيهات إدارية بشأن معالجة حالات بعضها.</p>	<p>(1) انظر التوصية 5 أعلاه</p> <p>(2) مدير العمليات</p>	<p>(1) انظر التوصية 5 أعلاه</p> <p>(2) فبراير/شباط 2010</p>
7- ينبغي أن ينتبذ البرنامج من أعداد المستفيدين من خلال الفحوص الاختبارية قبل إجراء رصد لعمليات التوزيع على الأقل في المناطق التي يمكن لموظفي البرنامج الوصول إليها.	<p>تمت الموافقة. والأمانة تقر بالمشاعر المعرب عنها في هذه التوصية وتؤيدها.</p> <p>غير أن النموذج التشغيلي في البرنامج يقتضي العمل من خلال شبكة من الشركاء المتعاونين في التسليم الفعلي للأغذية للمستفيدين، بما في ذلك تحديد المستفيدين.</p> <p>وكجزء من هذا النهج وكما يعترف بذلك المراجع الخارجي، فإن راصدي المعونة الغذائية يقومون بإجراء رصد انتقائي لعمليات فرز المستفيدين التي يجريها الشركاء المتعاونون وذلك لكفالة الالتزام بالمعايير المعينة. وبالفعل، يجب زيادة مستوى الرصد في المناطق التي وردت بلاغات بشأن وقوع تناقضات فيها حيثما أمكن الوصول إلى تلك المناطق.</p>	المكتب القطري في الصومال	قيد التنفيذ

ردود الإدارة على التوصيات الواردة في تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن عمليات البرنامج في الصومال

الإطار الزمني	الجهة المنفذة	استجابة إدارة البرنامج	توصيات المراجع الخارجي
		<p>وتعترف الأمانة بأن عدم القدرة على الوصول إلى مناطق معينة في الصومال وغير ذلك من المسائل الأمنية التي تنفرد بها المنطقة جعل من الصعب القيام بدور رصد المعونة الغذائية بفعالية. على أن الأمانة ترى أن النموذج التشغيلي المستند إلى الشركاء المتعاونين سليم تماماً.</p> <p>وفي هذا السياق، يقوم البرنامج بدور مهم في اختيار وتدريب الشركاء المتعاونين ورصد عملهم. وينبغي عدم التفاعس عن القيام بذلك، حيثما سُمح بدخول موظفي البرنامج، لكفالة التحقق بدقة من عمل الشركاء المتعاونين في تحديد المستفيدين وتسجيلهم. ويجب أن يحتفظ البرنامج بسجلات سليمة للاحتياجات المحددة ولعمليات الرصد والتقييم. وإذا تكررت أو لم تعالج مسائل معينة مع الشركاء المتعاونين فقد يتعين إنهاء اتفاق الشراكة على المستوى الميداني. (انظر أيضاً التعليقات الواردة في الرد على التوصية 20).</p>	
أنجزت	مدير الإدارة العامة/مدير المكتب القطري في الصومال	<p>تمت الموافقة.</p> <p>استعرض مدير الإدارة العامة بالتشاور مع المكتب القطري في الصومال وأصحاب المصلحة الخارجيين المخاطر التي تنطوي عليها هذه العملية وعلق، حتى وقت كتابة هذا التقرير، برامج التغذية التكميلية والتغذية المؤسسية التي يقدمها البرنامج في أفقوي. وسيتواصل إجراء تقديرات أخرى للمخاطر لتحديد موعد استئناف العمل في أفقوي ومدى إمكانية ذلك.</p>	<p>8- ينبغي للمكتب القطري أن يعيد تقييم المخاطر التي ينطوي عليها إجراء عمليات توزيع الأغذية في أفقوي بالتشاور مع أصحاب المصلحة الآخرين.</p>
أنجزت	المكتب القطري في الصومال	<p>تمت الموافقة.</p> <p>يعتبر المكتب القطري أنه يحتفظ بالفعل بالكثير من الوثائق المتعلقة بتقييم قدرات الشركاء المتعاونين. كما وضع المكتب القطري قائمة مرجعية لتقييم القدرات من أجل كفالة توثيق عملية اختيار الشركاء المتعاونين على النحو الملائم، واتساق تطبيق معايير التوثيق في جميع أنحاء الصومال. وسوف يواصل المكتب القطري استخدام القائمة المرجعية لتوثيق عملية اختيار الشركاء المتعاونين.</p>	<p>9- (أ) ينبغي دعم تقييم قدرات الشركاء المتعاونين بالوثائق الكافية لتحقيق مزيد من الموضوعية.</p>

ردود الإدارة على التوصيات الواردة في تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن عمليات البرنامج في الصومال			
توصيات المراجع الخارجي	استجابة إدارة البرنامج	الجهة المنفذة	الإطار الزمني
9- (ب) يجب بذل الجهد اللازم قبل اختيار الشركاء المتعاونين ويجب، بمجرد اختيارهم، أن يسعى المكتب القطري إلى الحفاظ على علاقات طويلة الأجل على الأقل في المناطق التي لا تتغير فيها الأنشطة من موسم إلى آخر.	تمت الموافقة. ترى الأمانة أنه يجري بالفعل بذل الجهد اللازم في اختيار الشركاء المتعاونين في الصومال. وتقر الأمانة أيضاً بالفوائد الهائلة التي ينطوي عليها تعزيز علاقات طويلة الأجل مع الشركاء المتعاونين وتوحيدها، وستواصل القيام بذلك حيثما أمكن، مع ملاحظة أن الانتماءات العشوائية لدى المنظمات غير الحكومية الصومالية قد تحد من مناطق عملياتها. وهناك توجيهات واضحة في إطار الشراكة مع المنظمات غير الحكومية حول كيفية بناء علاقات طويلة الأجل مع الشركاء المتعاونين. ويتاح أيضاً دليل للشركاء المتعاونين بشأن "كيفية العمل مع البرنامج". ويعمل المكتب القطري في الصومال، حيثما أمكن، مع الشركاء المتعاونين لفترات طويلة ولكن ذلك يتعذر تحقيقه عملياً في بعض الأحيان للأسباب المشار إليها أعلاه. ويستثمر المكتب القطري في الصومال أيضاً وقتاً وجهداً كبيرين في تدريب الشركاء المتعاونين.	المكتب القطري في الصومال	قيد التنفيذ
10- ينبغي عدم تخصيص/تسليم أي أغذية أخرى للناقلين/الشركاء المتعاونين الذين لا يقدمون وثائق الشحن/التقارير في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ وصول الأغذية.	تمت الموافقة جزئياً. تتفق الأمانة تماماً مع هذه التوصية فيما يتعلق بالناقلين. وحسب ما أقره المراجع الخارجي فإن عقود النقل تنص بالفعل صراحة على إعادة وثائق الشحن إلى المكتب المعني في البرنامج في غضون 10 أيام من تسليم الأغذية. وسوف تُتخذ إجراءات ضد أي ناقل لا يقدم وثائق الشحن في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ وصول الأغذية. وفي حالة الشركاء المتعاونين، توافق الأمانة على أهمية إصرار المكاتب القطرية على تقديم تقارير التوزيع في الوقت المناسب. على أن قرار اتخاذ إجراءات ضد الشركاء المتعاونين الذين لا يقدمون تقاريرهم في غضون ثلاثة أشهر من موعد التسليم لا بد أن يراعي الظروف المحددة الذي ينطوي	المكتب القطري في الصومال	قيد التنفيذ

ردود الإدارة على التوصيات الواردة في تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن عمليات البرنامج في الصومال			
توصيات المراجع الخارجي	استجابة إدارة البرنامج	الجهة المنفذة	الإطار الزمني
	<p>عليها ذلك، من قبيل وقت تخزين الأغذية في مواقع متقدمة قبل توزيعها المزمع، أو ما إذا كان التوزيع قد توقف بسبب تصاعد العنف. وقد يعني ذلك أن اتخاذ إجراءات قانونية ضد الشركاء المتعاونين الذين يتأخرون في تقديم تقاريرهم غير ملائم.</p> <p>وفي الحالات التي يتقرر فيها تسليم وتوزيع الأغذية في نفس اليوم، يُشترط على الشريك المتعاون إعادة تقرير التوزيع خلال 45 يوماً كحد أقصى بعد التوزيع. وتنص توجيهات البرنامج على أنه ينبغي اتخاذ إجراءات لمتابعة كل تقارير التوزيع العالقة.</p> <p>لا يمكن اتخاذ قرار حول مسألة اتخاذ إجراء ضد شريك متعاون لم يقدم تقريره في غضون ثلاثة أشهر من تسليم الأغذية بوصفه قراراً شاملاً، لكن يجب أن يراعي الظروف المحددة التي ينطوي عليها ذلك.</p>		
11- ينبغي أن يعمل المكتب القطري عن كُتب وبشفافية مع أصحاب المصلحة الخارجيين.	<p>تمت الموافقة.</p> <p>يبدل المكتب القطري في الصومال كل جهده للعمل عن كُتب وبشفافية مع أصحاب المصلحة الخارجيين. وأقر المراجع الخارجي بتلك الجهود في تقريره الذي أعرب عن التقدير للنهج التعاوني الذي يتبعه فريق المكتب القطري الحالي.</p> <p>وتشمل الإجراءات المحددة الأخرى التي اتخذها مدير المكتب القطري للعمل في تعاون أوثق مع أصحاب المصلحة الخارجيين ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> ◀ التفاعل مع فريق الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات المعني بإدارة المخاطر ومنسقه الجديد؛ ◀ تقديم جلسات إحاطة فردية للمانحين؛ ◀ تقديم جلسات إحاطة في شكل موائد مستديرة جماعية للمانحين. 	المكتب القطري في الصومال	قيد التنفيذ

ردود الإدارة على التوصيات الواردة في تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن عمليات البرنامج في الصومال			
توصيات المراجع الخارجي	استجابة إدارة البرنامج	الجهة المنفذة	الإطار الزمني
12- بالنظر إلى أن المكتب القطري يعتزم إجراء استثمارات كبيرة في أنشطة الرصد، ينبغي أن تحدّد مسبقاً نتائج الرصد المحتملة وإجراءات المتابعة الممكنة لكل نتيجة. ونحن نرى أن هذه العملية ستوجه المكتب القطري نحو اتخاذ إجراءات وافية لمتابعة استنتاجات الرصد وتمكينه من جني أفضل الفوائد من تلك العملية.	تمت الموافقة. وضع المكتب القطري بالفعل إجراءات تشغيلية موحّدة تحدّد كيفية وجوب اتخاذ إجراءات بشأن نتائج الرصد. بالإضافة إلى ذلك، وحسب ما جاء في الفقرة 29 من التقرير، سيضع المكتب القطري نظاماً لإجراء رصد منتظم للأغذية المباعة في الأسواق وتحركات الأغذية عبر الحدود.	المكتب القطري في الصومال	أبريل/نيسان 2011
13- ينبغي أن يضع البرنامج نظاماً لجمع المعلومات وقياس مؤشرات الحاصل والأثر القائمة. وينبغي إدراج تلك الاستنتاجات في التقارير السنوية الموحّدة عن المشروعات.	تمت الموافقة. البرنامج لديه بالفعل إطار للنتائج الاستراتيجية يشمل مؤشرات للحاصل؛ وهي تراعى في الإطار المنطقي لكل مشروع معتمد. ويطلب من البرنامج الإبلاغ على أساس مؤشرات النواتج والحاصل الواردة في الإطار المنطقي وفي وثيقة المشروع المعتمدة. ويلاحظ تقرير المراجع الخارجي أن تقارير مشروعات عام 2009 تركز بشدة على النواتج ولا تتضمن إلا قدرًا ضئيلاً من المعلومات عن الحاصل. ويسعى المكتب القطري في الصومال إلى قياس مؤشرات الحاصل في الإطار المنطقي المعتمد لعملية الطوارئ. على أن هذه الجهود تتعثر في بعض الأحيان بسبب قلة توفر البيانات الموثوقة من السلطات والشركاء. وفي الحالات التي تتطلب احتياجات طارئة وتنطوي على قيود تشغيلية كبيرة، مثلما في الصومال، تتفق الأمانة مع ما يقوم به المكتب القطري من تحديد أولويات مؤشرات النواتج، وهو ما يثبت متابعة عمليات التوزيعات الغذائية المزمعة من حيث عدد الأشخاص الذين يتم الوصول إليهم وكمية الأغذية الموزعة مقارنة بمؤشرات الحاصل التي تثبت أن الأغذية تحقق الأثر المقصود منها.	المكتب القطري في الصومال	قيد التنفيذ

ردود الإدارة على التوصيات الواردة في تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن عمليات البرنامج في الصومال			
توصيات المراجع الخارجي	استجابة إدارة البرنامج	الجهة المنفذة	الإطار الزمني
14- (أ) ينبغي أن يعيد المكتب القطري مواءمة استراتيجية الرقابة لتشمل ضوابط وقائية مرتبطة باختيار الشركاء المتعاونين والحفاظ على العلاقة معهم؛ وإعداد خطط التخصيص والتوزيع وتحديد المستفيدين وتسجيلهم.	تمت الموافقة. توافق الأمانة على أن المكتب القطري ينبغي أن يواصل تعزيز الضوابط الوقائية. وبالنسبة للضوابط المتعلقة باختيار الشركاء المتعاونين والحفاظ على العلاقة معهم، فإن ذلك يجري من خلال تقييم القدرات وتحسين توثيق عملية اختيار الشركاء باستخدام قائمة مرجعية التي تنفذ بالكامل الآن (انظر الرد على التوصية 9). ولخطط التخصيص وعمليات التوزيع عدد من آليات الرقابة، وتوضع خطط التخصيص من خلال عملية تشاورية. بيد أن المكتب القطري سيقفل تحسين توثيق التغييرات التي تطرأ على خطط التخصيص والتوزيع كليهما حسب توصية المراجع الخارجي. واستثمر المكتب القطري للصومال وقتاً كبيراً في تعزيز إجراءات التشغيل الموحد المتعلّقة بعدد من الجوانب التشغيلية، بما في ذلك تحديد المستفيدين وتسجيلهم.	المكتب القطري في الصومال	يونيو/حزيران 2011
14- (ب) ينبغي أن يجري المكتب القطري تحليلاً للتغرات من أجل تحديد الأسباب الجذرية للمشكلة قبل تغيير الإجراءات والممارسات. وينبغي عدم تغيير الإجراءات ما لم يثبت ضعف الضوابط القائمة. وينبغي زيادة التركيز على التدريب وتكرار تأكيد التعليمات والإجراءات التأديبية لفرض تنفيذ الضوابط.	تمت الموافقة. تعترف الأمانة بأهمية عدم تغيير الضوابط السليمة نظرياً لمجرد عدم تنفيذها تنفيذاً كاملاً أو ملائماً. ستتخذ الإجراءات اللازمة حسب ما هو مبين في الرد على التوصية 3.	انظر التوصية 3	انظر التوصية 3
14- (ج) ينبغي أن يحدد البرنامج دورياً التكلفة الإجمالية لكل الضوابط الإضافية التي يفرضها أو يزعم فرضها للعمل في المناطق الشديدة الخطورة التي تفرض فيها قيود على وصول موظفيه إليها. وينبغي أيضاً إطلاع المانحين	تمت الموافقة. ينبغي إجراء ذلك دورياً على النحو الذي أقره المراجع الخارجي. واستناداً إلى تقدير المخاطر المتواصل، قد يقترح المكتب القطري تكاليف إضافية للضوابط المعنية عندما يقدم تنقيحات للميزانية و/أو مشروعات وعمليات جديدة للموافق عليها سواء ضمن العمليات	المكتب القطري في الصومال	قيد التنفيذ

ردود الإدارة على التوصيات الواردة في تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن عمليات البرنامج في الصومال			
الإطار الزمني	الجهة المنفذة	استجابة إدارة البرنامج	توصيات المراجع الخارجي
		الممتدة للإغاثة والإنعاش التي يقرها المدير التنفيذي أو عمليات الطوارئ التي يوافق عليها المدير التنفيذي والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة معا. وتوفر أشكال تنقيح المشروعات والميزانيات للعمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش وعمليات الطوارئ إرشادات كافية للمكتب القطري بشأن مبررات زيادات الميزانية وطبيعتها وتحديد الأخطار والمخاطر التي ينطوي عليها العمل في البيئات التي ينعقد فيها الأمن إلى حد كبير.	على تلك التفاصيل بشفافية حتى يتسنى اتخاذ قرار مدروس بشأن العمل في تلك المناطق الشديدة الخطورة.
ثانياً- القضايا التشغيلية			
يوليو/تموز 2011	مدير العمليات	تمت الموافقة. سيقوم البرنامج بوضع و/أو تحديث القوائم المرجعية الموحدّة لكل مهمة لاستخدامها في بعثات الرقابة التي توفدها المكاتب الإقليمية ولتوجيه المكاتب القطرية.	15- (أ) يجب أن يعد المقر الرئيسي قائمة مرجعية موحدّة لمهمة الرقابة في كل مجال وظيفي استناداً إلى القائمة المرجعية للتفتيش في المكتب القطري، ويجب إجراء جميع مهام الرقابة التي تقوم بها المكاتب الإقليمية في المستقبل وفقاً للقائمة المرجعية المعتمدة.
قيد التنفيذ	مدير العمليات	تمت الموافقة. ستكفل الأمانة تقديم تقارير خطية من البعثات، وتنفيذ التوصيات، والاحتفاظ بالتقارير للرجوع إليها في المستقبل.	15 - (ب) ينبغي أن تقدّم كل تقارير بعثات المكاتب الإقليمية كتابة حتى تتاح وثائق العمل الذي تقوم به البعثة وما تتوصل إليه من استنتاجات للرجوع إليها في المستقبل.
سيُعاد النظر باستمرار الحاجة إلى هذه الوظيفة كل ستة أشهر.	المكتب القطري في الصومال	تمت الموافقة. يعترف المراجع الخارجي بأن تعيين موظف لمراقبة الامتثال بشكل مبادرة سليمة في الأجل القصير. واتخذت المديرية التنفيذية قرار تعيين موظف لمراقبة الامتثال على ضوء التزام البرنامج تجاه الجهات المانحة فضلاً عن تعقد عمليات البرنامج في الصومال.	16- يجب إجراء استعراض دقيق لاختصاصات موظف مراقبة الامتثال بمجرد ترشيده النظم والإجراءات. ونرى أن استمرار الدعم الشخصي القوي من موظف الامتثال ينبغي ألا يكون سبباً في تمهين مساهلة المدير القطري والمديرين الآخرين وصرهم عن تحمّل المسؤولية عن

ردود الإدارة على التوصيات الواردة في تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن عمليات البرنامج في الصومال			
توصيات المراجع الخارجي	استجابة إدارة البرنامج	الجهة المنفذة	الإطار الزمني
الضوابط.	جرت الممارسة بالفعل من قبل على إعادة النظر في استمرار الحاجة إلى موظف لمراقبة الامتثال في ظل تغيّر الظروف. وأنشئت في السودان وأفغانستان وظيفة مراقبة الامتثال وأعيد نقلها حسب الاقتضاء. سيبدأ تنفيذ هذه التوصية حالما تسمح الظروف على أرض الواقع.		
17- يجب رصد تقديم استمارات التقييم لموظفي البرنامج بدقة أكبر في المقر الرئيسي وفي المكتب القطري. ويجب إرسال رسائل في الوقت المناسب للتذكير بتقديم استمارات التقييم والتحقق من استيفائها ومتابعة إعادة تقديمها إذا لم تكن مستوفاة. ويجب استخدام الإنذارات والإجراءات التأديبية كملأذ أخير ضد كل من يصر على مخالفة ذلك. وقد أكدت لنا الإدارة أنها بصدد وضع مشروع لتعزيز استمارات التقييم (تقييم الأداء المهني وتعزيز الكفاءات) الذي سيكفل استيفاء البنود وسييسر التحقق من الجودة.	تمت الموافقة. ستضيف الأمانة مزيداً من الضوابط إلى استمارة برنامج تقييم الأداء المهني وتعزيز الكفاءات لكفالة استيفاء الأقسام ذات الصلة. على أن الأمانة تلاحظ أنه يجري بالفعل إرسال رسائل تذكيرية في الوقت المناسب بشأن المواعيد النهائية في دورة تقدير الأداء السنوي للمديرين والموظفين. وعلاوة على ذلك، يحصل المديرون على تقديرات الامتثال عن طريق الوحدة التنظيمية إلى جانب معلومات عن الحالة الفعلية لبرنامج تقييم الأداء المهني وتعزيز الكفاءات للأفراد من الموظفين. ومن الآن فصاعداً، فإن المديرين من الرتبة ف-5 فما فوقها سيُدرجون كإحدى حصائل تقييم الأداء المهني وتعزيز الكفاءات الخاصة بهم استيفاء عملية تقييم الأداء المهني وتعزيز الكفاءات للموظفين الذين يخضعون لإشرافهم. ولا يشكل عدم بذل الجهد اللازم في استيفاء هذه العملية سوء سلوك بموجب لوائح البرنامج، وإنما قد يعالج باعتباره مسألة تتعلق بالأداء.	شعبة الموارد البشرية	يونيو/حزيران 2011
18 - لا بد من كفالة زيادة الشفافية عن طريق توفير كل المستندات التي تبرر الأعداد المحددة في خطة التخصيص النهائية.	تمت الموافقة. سيبدأ المكتب القطري في الصومال كل جهده للاحتفاظ بسجل واضح يشمل كل المستندات اللازمة لإثبات التغييرات التي تطرأ على خطط التخصيص والتوزيع في كل الأوقات.	المكتب القطري في الصومال	فبراير/شباط 2011

ردود الإدارة على التوصيات الواردة في تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن عمليات البرنامج في الصومال			
توصيات المراجع الخارجي	استجابة إدارة البرنامج	الجهة المنفذة	الإطار الزمني
19 - ينبغي أن يتوخى المكتب القطري مزيداً من الدقة في كفاءة توفير سجل بالمستندات التي تبيّن بالشكل الكافي أن التغييرات الفعلية اللازمة للتوزيعات قد وُثقت بدقة.	انظر الرد على التوصية 18.	انظر التوصية 18	انظر التوصية 18
20 - ينبغي أن تنفذ فوراً أحكام إجراءات التشغيل الموحدة الجديدة فيما يتعلق بمسألة بطاقات الحصص الغذائية، و عرض استحقاقات المستفيدين، والحصول من المستفيدين على ما يفيد استلامهم الحصص الغذائية. وينبغي أن يستطلع البرنامج استخدام التكنولوجيا (مثل استخدام بطاقات الحصص الغذائية الإلكترونية المستندة إلى نماذج القياس الأحيائي) بصورة تجريبية في المناطق التي تشهد أوضاعاً مستقرة.	تمت الموافقة. يجري العمل على تنفيذ إجراءات التشغيل الموحدة الجديدة. ومن المزمع متابعة تدريب الشركاء المتعاونين في يناير/كانون الثاني 2011 بعد الدورة الأولى لتنفيذ عملية تقاسم الدروس المستفادة. وفيما يخص بطاقات الحصص الغذائية الإلكترونية المستندة إلى نماذج القياس الأحيائي، فقد استخدمها البرنامج ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مخيمات اللاجئين. وبعد العمل مع المفوضية على معالجة الشواغل الرئيسية المتعلقة بحماية المستفيدين، تلقى البرنامج موافقة المفوضية على استعمال تلك البطاقات. وسوف يحدّد استعراض الدروس المستفادة من هذه التجارب ما إذا كان يمكن تجريب هذه التقنية في الصومال أيضاً.	المكتب القطري في الصومال/شعبة البرامج	قيد التنفيذ
21 - (أ) لا بد من الالتزام الصارم بالإطار الزمني المحدد لإنهاء تقييم الشركاء المتعاونين، على أن يكون ذلك مدعوماً باختبارات منتظمة من المشرفين.	تمت الموافقة. سيواصل المكتب القطري وضع إجراءات التشغيل الموحدة لعملية تقييم الشركاء المتعاونين.	المكتب القطري في الصومال	أبريل/نيسان 2011
21 - (ب) ينبغي، حرصاً على تحقيق الشفافية، إطلاع الشركاء المتعاونين مسبقاً على معايير التقييم المستخدمة عند وضع الصيغة النهائية لاتفاقات المستوى الميداني.	تمت الموافقة. سيتمثل المكتب القطري للتوصية.	المكتب القطري في الصومال	فبراير/شباط 2011

ردود الإدارة على التوصيات الواردة في تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن عمليات البرنامج في الصومال			
توصيات المراجع الخارجي	استجابة إدارة البرنامج	الجهة المنفذة	الإطار الزمني
22 - ينبغي أن تواصل الوحدة المنفذة ووحدة اللوجستيات العمل معاً على تحليل ومطابقة أسباب التباين في تقارير الشركاء المشاركين التي لم يبت فيها.	تمت الموافقة. يجري بالفعل بذل جهود في هذا الصدد (انظر الرد على التوصية 25).	انظر التوصية 25	فبراير/شباط 2011
23 - (أ) ينبغي إيجاد أدوات موحدة لتوليد التقارير لحين وضع نظام جديد يعالج جوانب ضعف نظام كومباس لمنع الموظفين من الوصول إلى البيانات من خلال الواجهة الخلفية للنظام.	لم تتم الموافقة. يجري العمل على بدء مشروع في إطار شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات (WINGS II) لبناء تطبيق لوجستي جديد تماماً، وهو نظام التنفيذ اللوجستي الذي يشمل قدرات لتتبع السلع بما يتفق تماماً مع القاعدة الحاسوبية المستخدمة في المنظمة. ويجري تطوير التطبيق الجديد خلال عام 2011 وسيبدأ تجريبه في وقت لاحق من هذا العام. ومن المتوقع تنفيذ النظام الجديد تدريجياً اعتباراً من عام 2012. ويستخدم البرنامج بالفعل ببرامجيات حاسوبية معترف بها لتوليد التقارير من خلال الوصول إلى بيانات نظام معالجة حركة السلع وتحليلها (كومباس). وعلاوة على ذلك فإن الوصول إلى تقارير هذه البيانات يتم التحكم به بالفعل من خلال الحد من حقوق وصول الموظفين إليها. وفي ظل هذه الظروف، ترى الأمانة أن لا فائدة من الاستثمارات أكثر في أدوات الإبلاغ في هذه المرحلة.	شعبة اللوجستيات	
23 - (ب) ينبغي أن تسجل في نظام كومباس تفاصيل جميع شحنات الأغذية الموزعة من نقاط التسليم النهائية على الشركاء المتعاونين لتيسير المطابقة بين خطة التخصيص والتوزيع الفعلي في نقاط التوزيع النهائية.	تمت الموافقة. تتاح حالياً معلومات بشأن مستوى نقاط التسليم النهائية. وتشمل الوحدة النموذجية الخاصة بالشركاء المتعاونين في نظام كومباس خمسة مستويات للإبلاغ عن التوزيعات الغذائية، هي المستوى الفطري، والقطاعي، والقطاعي الفرعي، والأماكن، والمواقع، حتى يمكن للمكاتب تحديد الأماكن التي أجريت فيها التوزيعات.	شعبة اللوجستيات شعبة المالية	أنجزت

ردود الإدارة على التوصيات الواردة في تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن عمليات البرنامج في الصومال			
توصيات المراجع الخارجي	استجابة إدارة البرنامج	الجهة المنفذة	الإطار الزمني
24 - نوصي بتسجيل تواريخ استلام الفواتير من الناقلين والشركاء المتعاونين، باعتبارها المعلومات الرقابية الأهم، في شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات (ونجز 2).	تمت الموافقة. توافق الأمانة على أن عملية استلام الفواتير وسدادها بعد ذلك مسألة مهمة للغاية سواء من حيث الرقابة المالية أو كفاءة العمليات ولذلك فقد قامت بتطبيق مركزية الفواتير في وحدة المالية مع تنفيذ النسخة الثانية من شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات (ونجز 2). ونشرت إرشادات بشأن مركزية الفواتير من خلال توجيه صدر عن رئيس الشؤون المالية (RMFT2010/001). ويعزز هذا التوجيه ويعالج الملاحظة الرئيسية التي أبدأها المراجع الخارجي بشأن جدوى وضرورة إدخال تحسينات على عمليات معالجة الفواتير. وكما جاء في تقرير المراجع الخارجي فقد تقلصت كثيراً أعداد الفواتير المستحقة السداد لأكثر من ثلاثة أشهر حيث انخفضت من 268 فاتورة في فبراير/شباط 2010 ووصلت إلى 13 فاتورة في سبتمبر/أيلول 2010. وتعتبر الأمانة أن تحقيق المركزية في الفواتير كان عاملاً مهماً في تحقيق هذه التحسينات. على أن الأمانة ستستكشف إمكانية تسجيل تواريخ الفواتير وتواريخ استلامها في نظام ونجز 2 (WINGS II).	شعبي المالية وتكنولوجيا المعلومات	يونيو/حزيران 2011
25 - ينبغي تدريب الموظفين على المخاطر المرتبطة بحوسبة المستعملين النهائيين وطرق تعزيز جودة المعلومات. وينبغي إنشاء وحدة تنسيق تتولى المسؤولية عن جميع أعمال المطابقة والاحتفاظ بالبيانات السابقة لتلافي أي تضارب في البيانات.	تمت الموافقة. تبذل جهود كبيرة للتنسيق بين البرامج واللوجستيات على الرغم من أن المكتب القطري يوافق على ضرورة إتباع عملية تتسم بطابع رسمي أكبر وإجراء استعراض لأدوات إدارة بيانات المستعملين النهائيين الحالية لتحديد أي تداعيل. وقد لا يلزم إنشاء وحدة منفصلة لهذا الغرض. وينبغي أن ينصب التركيز بالأحرى على رفع مستوى التنسيق بين الوحدات القائمة.	المكتب القطري في الصومال	أبريل/نيسان 2011

ردود الإدارة على التوصيات الواردة في تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن عمليات البرنامج في الصومال			
توصيات المراجع الخارجي	استجابة إدارة البرنامج	الجهة المنفذة	الإطار الزمني
26 - (أ) ينبغي أن يشمل الرصد بعد التوزيع العديد من البارامترات الرئيسية المستخدمة في رصد التوزيع للتحقق من المعلومات وتوفير مزيد من الضمانات. وينبغي أن تحلل فوراً أسباب التباين الملموس بين النتيجةين.	تمت الموافقة. توافق الأمانة على ضرورة متابعة التباين الكبير بين رصد التوزيع والرصد بعد التوزيع. ويقوم بالفعل المكتب القطري في الصومال بإجراء تلك المتابعة؛ وأنشأ المكتب قاعدة بيانات لتتبع المسائل التي تحتاج إلى تثبيت في بعثات الرصد التي تتم خلال الشهور التالية، وسوف يسعى إلى تحسين عمليات التوثيق. ومع ذلك، نلاحظ أن الرصد بعد التوزيع يركز أساساً على استحقاقات المستفيدين وعلى مشاركتهم ورضائهم عن الخدمات التي يحصلون عليها كجزء من البرنامج. وبالنظر إلى قيام الشركاء المتعاونين بمعظم عمليات توزيع الأغذية فإن الهدف من الرصد بعد التوزيع هو كفاءة استهداف وتسجيل المستفيدين المناسبين في برنامج المساعدة الغذائية.	المكتب القطري في الصومال	قيد التنفيذ
26 - (ب) ينبغي زيادة الرصد العادي في المناطق التي يسمح لموظفي البرنامج بدخولها. وينبغي أن يكون الرصد البديل هو الاستثناء في تلك المناطق.	تمت الموافقة. يوافق المكتب القطري على أن الرصد البديل ينبغي أن يركز أساساً على المناطق التي لا يتمكن موظفو البرنامج من دخولها.	المكتب القطري في الصومال	يونيو/حزيران 2011
26 - (ج) ينبغي إعداد تقرير منفصل يتضمن تفاصيل الأغذية الموزعة أو إدراج تلك التفاصيل في التقارير الشهرية اللاحقة.	تمت الموافقة. تعتمد بيانات التوزيع الفعلية على تقارير التوزيع التي يقدمها الشركاء المتعاونون والتي تتأخر في كثير من الأحيان. وتوافق الأمانة على الحاجة إلى مواصلة الجهود لكفاءة تحقيق مزيد من الدقة في مواعيد تقديم تقارير التوزيع من الشركاء المتعاونين. ويجري العمل حالياً على مستوى المنظمة لفرض وسائل إلكترونية لاستيفاء وتقديم تلك التقارير. وتوافق الأمانة أيضاً على أن بيانات التوزيع الفعلية، في حال عدم توفرها في الوقت المحدد لتسجيلها في تقرير الشهر الجاري، ينبغي إدراجها في تقرير الشهر الذي يليه.	شعبة البرامج	أبريل/نيسان 2011